



**الوزيرة الفرنسية المنتدبة المكلفة
بالمساواة تجدد تأكيد موقف
بلادها الثابت الذي يعتبر أن حاضر
ومستقبل الصحراء «يندرجان بشكل
كامل في إطار السيادة المغربية»**

جددت الوزيرة الفرنسية المنتدبة المكلفة بالمساواة بين النساء والرجال ومكافحة التمييز أورور بيرجي، أول أمس الاثنين، بالرباط التأكيد على الموقف الثابت لبلادها الذي يعتبر أن حاضر ومستقبل الصحراء «يندرجان بشكل كامل في إطار السيادة المغربية».

تفاصيل في الصفحة الثانية

**المغرب وتركيا يتفكان
على تعزيز تعاونهما التجاري
وتطوير شراكة اقتصادية متوازنة**

تفاصيل في الصفحة الثانية

**استعراض التجارب والممارسات الفضلى والتحديات
المرتبطة بالعمل بالحق في العمل بالحق بدل المنطقة
خلق فضاء حوار إقليمي داعم
لاقتصاد مسؤول في صلب نقاشات
المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولات
وحقوق الإنسان بمراكش**

تفاصيل في الصفحة الثانية

**الأمين العام لرابطة دول جنوب
شرق آسيا يقوم بزيارة عمل للمغرب
من 24 إلى 26 يونيو**

تفاصيل في الصفحة الثانية



**أسس لها مخطط عمل مشترك وقعه
عبد اللطيف حموشي مع نظيره الفرنسي لوي لوجيني**

**خارطة طريق أمنية مغربية - فرنسية
في مجال مكافحة الجريمة المنظمة
العابرة للحدود الوطنية**

**سفير باريس بالرباط يسلم مدير الأمن الوطني ومديرة
مراقبة التراب الوطني أسمى وأعلى الأوسمة الفرنسية**

الذي وقع بمناسبة استقبال حموشي للوجيني، الذي كان مرفوقا بسفير الجمهورية الفرنسية بالرباط، ويوفد أممي مهم يضم عددا من مديري المديرات المركزية بالشرطة الوطنية الفرنسية، لـ «خارطة طريق مشتركة العام للشرطة الوطنية الفرنسية، في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لـ كلا البلدين الأمن الوطني بالمغرب والمديرية الشقيقتين»، وفق ما كشفه بلاغ لقطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني.

ع. غزفاوي

وقع المدير العام للأمن الوطني والمراقبة التراب الوطني، عبد اللطيف حموشي، أمس الثلاثاء، بالرباط، نظيره الفرنسي لوي لوجيني، المدير العام للشرطة الوطنية الفرنسية، في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لـ كلا البلدين الأمن الوطني بالمغرب والمديرية الشقيقتين، وفق ما كشفه بلاغ لقطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني.

تفاصيل في الصفحة الثالثة

**حموشي: المديرية العامة للأمن الوطني
تولي أهمية خاصة لدعم مساعي
مكافحة الجرائم الماسة بالثروة الغابوية**

إلى مكافحة الجرائم الماسة بالثروة الغابوية، والنصدي لانتكالتها المستجدة وتطوراتها المتسارعة. وأضاف أن المديرية العامة للأمن الوطني تحرص على توظيف الوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة في مجال البحث والتحري الجنائي، والرفع من كفاءات الأطر والموارد البشرية من خلال برامج التكوين المتخصص.

وأشار إلى أن التآزر المشترك بين مختلف الفاعلين بشكل مدعمة قوية تسهم في الارتقاء بالمنظومة البيئية، عبر تطوير الغطاء الغابوي والمحافظة على الثروة المائية، بما ينسجم مع التوجهات والمبادئ النبيلة التي تركز عليها الاستراتيجية الوطنية «غابات المغرب 2030-2020».

أكد المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، عبد اللطيف حموشي، يوم الاثنين بالمعهد الملكي للشرطة بالقينطرة، أن المديرية العامة تولي أهمية خاصة لدعم المساعي الرامية إلى مكافحة الجرائم الماسة بالثروة الغابوية. وقال حموشي، في كلمة القاها نيابة عنه مدير الشرطة القضائية بالمديرية العامة، محمد الدخيسي، خلال افتتاح أشغال يوم دراسي حول موضوع «مكافحة الثروة الغابوية والوحش، مسؤولية قانونية، واجب وطني»، إن المديرية تولي أهمية خاصة لعمل المصالح الأمنية والهيات المكلفة بهما الشرطة الإدارية والقضائية، وكافة المؤسسات المعنية، في دعم المساعي الرامية

تفاصيل في الصفحة الثالثة

300 كيلومتر من الطرق السريعة قيد الإنجاز وبرنامج 900 كيلومتر إضافية

المغرب يسرع وتيرة شبكته الطرقية لتحقيق تنمية متوازنة



03

عادل غزفاوي

استعرضت وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، ليلي بنعلي، أمس الاثنين، أمام مجلس النواب، خارطة طريق تطوير البنية التحتية للغاز الطبيعي بالمغرب. وأكدت المسؤولية الحكومية أن تطوير القطاع يشكل رافعة استراتيجية لتحقيق السيادة الطاقوية وتعزيز التنافسية الصناعية، باعتباره طاقة انتقالية منخفضة الكربون تساهم في إدماج الطاقات المتجددة وضمان مرونة واستقرار الشبكة الكهربائية الوطنية.

وأوضحت الوزيرة، في جوابها على سؤال شفوي خلال جلسة الأسئلة الشفوية في البرلمان، أن تطوير هذا القطاع يعد مدخلا أساسيا لجذب الاستثمارات الصناعية، خاصة في ظل الإجراءات المرتقبة المرتبطة بالحداد الكربوني، مما سيساهم في خفض التكاليف وتحقيق إقلاع اقتصادي شامل وخلق فرص شغل مستدامة.

وأضافت أنه جرى إعداد تصور شمولي لتطوير سوق الغاز الطبيعي المسال، يشمل خارطة طريق لإنشاء البنيات التحتية اللازمة، بالتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية، في إطار التزام جماعي بتسريع وتيرة الانتقال الطاقوي. وأشارت المسؤولية الحكومية إلى توقيع مذكرة تفاهم في مارس 2024 بين وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الداخلية، ووزارة التجهيز والماء، تشمل 11 وزارة وخمس مؤسسات عمومية، بهدف التنسيق حول تنزيل برنامج تنمية البنيات التحتية المرتبطة باستيراد وتخزين ونقل الغاز الطبيعي المسال.

تفاصيل في الصفحة الثانية

تحدث عن استراتيجية الماء وتحديات الانقطاعات والتفاوتات المجالية

بركة يستعرض جهود الحكومة لتأمين الماء ومواجهة الجفاف

حميد السموني

دعت فرق برلمانية بمجلس النواب الحكومة إلى الوعي بجحج التحدي الذي يواجهه المغرب في مجال الماء، من خلال إرساء ثقة مؤسساتية تضمن الحق الدستوري في هذه المادة الحيوية لجميع المواطنين، وتعبئة التوازن بين الجهات، في ظل تفاقم الجفاف وتزايد تأثيرات التغيرات المناخية. وفي جلسة الأسئلة الشفهية، أول أمس الاثنين، بمجلس النواب، استعرض وزير التجهيز والماء، نزار بركة، التدابير الحكومية لمواجهة أزمة الانقطاعات المتكررة في عدد من المدن، وكشف عن تطور مشاريع السدود الكبرى والتلية، مؤكدا مواصلة تعبئة الموارد المائية لمواجهة التحديات



تفاصيل في الصفحة الثالثة

عملية مرحبا.. تعبئة عرض لنقل 7,5 ملايين مسافر و2 مليون سيارة عبر 13 خطا بحريا

أفاد وزير النقل واللوجستيك، عبد الصمد فيوح، أول أمس الاثنين، بمجلس النواب أن الوزارة قامت في إطار التهيئة لعملية مرحبا، بتنسيق تام مع مختلف المتدخلين لتوفير الطاقة الاستيعابية وتأمين خدمات النقل بمختلف أنماطه، بتعبئة عرض في مجال النقل البحري لنقل 7,5 ملايين مسافر و2 مليون سيارة عبر 13 خطا بحريا. وأوضح فيوح، في معرض جوابه عن سؤال شفوي



حول «أسعار تذاكر النقل بشتى أنواعه»، أنه تم «توفير 29 باخرة مع طاقة استيعابية تصل إلى 500 ألف مسافر و130 ألف سيارة أسبوعيا موزعة على 13 خطا بحريا، ما يعادل 7,5 ملايين مسافر ومليون سيارة و7800 رحلة».

وأضاف الوزير أنه تم الترخيص أيضا لـ 59 شركة طيران لتأمين حوالي 2135 رحلة أسبوعية بين مطارات المملكة و141 مطارا دوليا.

03

وزارة الداخلية والنقابات تتوافقان على نظام أساسي يعزز الاستقرار المهني ويضمن الموارد البشرية

اتفاق اجتماعي جديد لتحسين أوضاع موظفي الجماعات الترابية



وموظفي الجماعات الترابية، حيث تم التداول في مشروع هذا النظام الأساسي الذي أعدته مصالح هذه المديرية العامة بعد مشاورات متعددة، أخذة بعين الاعتبار المقترحات المقدمة من طرف المركيزات النقابية المنخرطة في هذا الحوار، باعتباره الإطار القانوني الذي من شأنه أن يمكن من إيجاد حلول ومخرجات للعديد من النقاط لتحسين الأوضاع الاجتماعية للموارد البشرية العاملة بقطاع

الجماعات الترابية في ظل مناخ اجتماعي سليم. وأوضح المصدر ذاته، أنه موازاة مع وضع مشروع النظام الأساسي الخاص بموظفات وموظفي إدارة الجماعات الترابية في مسطرة التشريع، لتتزم جميع الأطراف الموقعة على مواصلة الجهود من أجل إجراء مضامينه عن طريق عقد اجتماعات مسترسلة، وفق مقاربة تشاركية مع الفرقاء الاجتماعيين والقطاعات الوزارية المختصة.

تفاصيل في الصفحة الثالثة

«المديرية العامة للجماعات الترابية» والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية بقطاع الجماعات الترابية، تمحورت حول الملف المطبئي المقدم من طرف هذه الأخيرة. وجاء هذا الاتفاق، استحضارا لبنود بروتوكول اتفاق 25 دجنبر 2019، الذي نص على العديد من التدابير المهمة، التي باشرتها المديرية العامة للجماعات الترابية، بما فيها إعداد النظام الأساسي لموظفات

عزيزة الغزفاوي

جرى، أول أمس الاثنين، بالرباط، التوقيع على محضر اتفاق بين وزارة الداخلية ونقابات الجماعات الترابية بهدف تحسين ظروف عمل موظفيها. وأفادت المديرية العامة للجماعات الترابية، حسب محضر الاتفاق، توصلت «الصحراء المغربية» بنسخة منه، أنه في إطار تنبج جولات الحوار الاجتماعي القطاعي، تم عقد عدة اجتماعات بين مصالح وزارة الداخلية